يا مولانا «مقتدى»: رَدَّ عَلَى مَنْ؟ وانْتِقامٌ مِمَّنْ؟

د. أيمن الهاشمي*

■ جريمة التفجير البشعة التي حصلت عصر يوم الأحد 12آذار (مارس) الحالي، في سوق شعبي عام في مدينة الصدر وراح ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء بين قتيل وجريح، هي بدون أدنى شك (جريمة) في كل القياسات مثل كل سابقاتها من الجرائم التي تستهدف العراقيين الأبرياء، وهي جريمة (مستنكرة) و(مدانة) من كل الطوائف والأديان والأعراق والقوى والأحزاب في العراق الممتحن.. ولا يمكن أن نتصور عراقيا شريفا وعاقلا يمكن أن يقبل او يرحب بهذه الفعلة النكراء التي لا تستفيد منها غير القوى التي لا تريد للعراق الخير ولا تريد للعراقيين السلام..

كنا نتمنى من أولي الشأن وقادة التيارات الدينية والمذهبية ورؤساء الكتل والقوى السياسية أن يرتفعوا في خطابهم الإستنكاري إلى مستوى إدراك حقيقة الخطر الذي يحيط بالشعب العراقي، وبمستقبل البلاد.. وأن يتنادوا لمطالبة المسؤولين بكشف الفاعلين الحقيقيين لهذه الجرائم بدلا من استغلالها لتمرير المطالب السياسية ضيقة الأفق، وكنا نتمنى أن يبتعدوا عن تحقيق ما يرمي إليه مخططو ومنفذو هذه الجرائم من مقاصد خبيثة في إثارة الفتنة الطائفية والإحتراب الوطني. وفي الحقيقة كان مبعث ارتياح لنا ولكثير من العراقيين، ما أورده (مقتدى الصدر) من خطاب حمَّلَ فيه (قوات الإحتلال) بالدرجة الأساس مسؤولية ما يحصل ويجري من كوارث وفتن داخل العراق ومنها جريمة التفجير الإرهابي في مدينة الصدر، لكن ما يبعث على الألم والإستغراب هو استخدام (سماحته) عبارات تتضمن اتهامات مبطنة نحو طائفة معينة وكأنها بالكامل هي المسؤولة عن ما يقع من جرائم تفجير تستهدف المدنيين الأبرياء في مناطق العراق. فالإرهاب الأعمى ينشر حقده وجرائمه في كل بقاع العراق، دون تمييز، بقتل المدنيين الأبرياء والاعتداء على بيوت العبادة، هادفا إلى شق وحدة الصف العراقي والدفع باتجاه الفتنة الطائفية. وقد هالني ما سمعته من خطاب السيد مقتدى (الذي نكن له التقدير والإحترام لمواقفه الوطنية المشهودة في معارضة الإحتلال وتحميله مسؤولية تردي الأوضاع الأمنية في العراق) لكن ما أثار استغرابنا ورفضنا، حين قال سماحته انه قد أصدر أوامره إلى أتباعه بعد حوادث تفجيرات مدينة الصدر الأخيرة، بعدم الرد وعدم الإنتقام...

ترى يا سيدى ويا مولاي وأنت رجل دين يفترض أن يدعو للوحدة والتآلف بدلا من التأجيج والإتهامات الجزافية أسألك بالله عليك:.. (رد على من وانتقام ممن؟).

هل انتقام من مساجد أهل السنة الذين درج خطاب البعض من زعماء الأحزاب التي تدعي الإنتساب للشيعة، على تسمية أهل السنة بالنواصب؟ كما ورد في خطاب سماحتكم، وخطب سابقة لغيركم، ونحن مثلما نرفض قطعا وبدون أي تردد إطلاق تسميات (الروافض) فإننا نرفض تسميات (النواصب) لأنها تسميات تطلق الكراهية وتزيد من سعير نار الفتنة لا سمح الله، وتؤكد منهج (التكفير) المرفوض أصلا. فلا شيعة آل بيت الرسول الأعظم هم روافض، ولا أتباع سنة المصطفى هم نواصب.

ونتساءل : هل الإعتداء على الناس الأبرياء (إنتقاما) و(ثأرا) لمجرد هويتهم المذهبية أو انتمائهم الديني... هو الرد المقبول شرعاً وديناً ووطنياً وقانوناً على أعمال التفجير الإرهابي؟

إن أخطر ما يواجهه العراق اليوم هو أساليب التعمية والتعميم في الإتهامات التي يطلقها البعض من قادة التيارات والقوى الدينية والمذهبية وكأنَّ كلَّ أهل السنة مسؤولون عما يرتكبه الزرقاوي وغيره، أو اتهام الشيعة كلهم بأنهم مسؤولون عن قيام نفر ضال ومنفلت بمهاجمة مساجد السنة والإعتداء على المصلين وقتل الأبرياء؟

إن إطلاق الإتهامات (التعميمية) و(المطلقة) و(الجزافية) دون تأن وتمحيص... لن يؤدي إلى إنهاء الإرهاب بل سوف يعطي الفرصة والدافع للارهابيين الحقيقيين نحو مزيد من الجرائم لتحقيق غاياتهم في جر البلاد نحو أتون الحرب الأهلية.. التي يبدو أننا سائرون باتجاهها بسبب التصريحات التعميمية من هذا الطرف أو ذاك والتي تؤجج من نار الفتنة.. والمطلوب من كل عقلاء العراق أن يرتقوا إلى مستوى إدراك الخطر الذي يحيق بالعراق من جراء الأعمال الإرهابية والتصريحات المتسرعة والتصرفات غير المنضبطة من قبل بعض المحسوبين على هذه الجهة وتلك، وبسبب التصريحات الملتوية التي تصدر من بعض السياسيين ...

فليعلم العراقيون جيدا من (مسؤولين) و(أتباع) و(عامة الناس) أن أفعال الإرهاب الإجرامية يتحمل وزرها من قام بالتخطيط لها وتنفيذها، .. ولايمكن بأي حق أن ينسحب الإتهام نحو فئة أو طائفة أو مذهب أو عرق بالكامل... فأعمال التفجير الإرهابية يدينها كل العراقيين كردا وعربا وشيعة وسنة.. وأعمال التطاول على بيوت الله مستنكرة من جميع العراقيين من كل الطوائف والإتجاهات.. وليعلم السياسيون ورجال الدين أن أي تصريح متسرع قد يذكي نار الفتنة ويدفع بالبلاد إلى أتون محرقة الإحتراب.. فحذار حذار من التصريحات التعميمية والنارية وحذار من توجيه الإتهامات الباطلة والمتسرعة..

إن المعالجة الصائبة لهذه الحوادث الإجرامية المشبوهة هي المزيد من الجهد الأمني للوقاية منها ومنع حصولها، بالقضاء على فوضى السيارات المشبوهة التي تتحرك على راحتها في مدن وشوارع العراق، بلا أرقام وبلا لوحات تسجيل، أو بلوحات مزورة، والإسراع في منع المظاهر المسلحة في الشارع العراقي وسحب الأسلحة غير الشرعية من الشارع والأحياء كافة بالتساوي وليس بالإنتقائية، ومساءلة المخالفين وفق القانون، ومن خلال بناء أجهزة أمن كفوءة ومتطورة على أسس حضارية ووطنية أهمها الولاء للوطن وللقانون، وليس الولاء للأحزاب والميليشيات المسلحة. ونذكر السيد الصدر وغيره من رجال الدين الذين يطلقون التصريحات التحريضية أن الله سائلكم (وقفوهم إنهم مسؤولون) فهلا أدرك السيد مقتدى خطورة تصريحاته ونتائجها؟

* كاتب من العراق

هل كان الرئيس الراحل فرانسوا ميتران صديقا للفلسطينيين؟

د. محمد عجلاني*

■ مضى عشر سنوات على غياب الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران بكل هفواته واخطائه وانجازاته، والبعض يعتبره اليوم من الرؤساء الفرنسيين الأكثر شعبية حتى من الرئيس الراحل شارل ديغول مؤسس فرنسا الحديثة، وبالطبع ميتران كان اول رئيس اشتراكي يمكث اطول فترة في الحكم، بدون بالطبع ان يغير أسس وقواعد نظام الجمهورية الخامسة، والتي كان قد وعد بتغييرها في حال استلامه للحكم، ولكنه لم ينفذ وعده. على جميع الاحوال، ما يهمنا من الرئيس الراحل هو سياسته العربية وبشكل عام تجاه الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، لانه عندما تسلم ميتران الحكم في ايار (مايو) 1981 انتابت الاوساط العربية حالة من الهلع والخشية والخوف، وخاصة ان الرجل كان معروفا بصداقته الاسرائيلية وغولدا مئير وموشي دايان، وصداقاته اليهودية العميقة حتى داخل فرنسا جورج دايان وجاك اتالي، ولدرجة انه لم يزر اي دولة عربية قبل استلامه للحكم ما عدا مصر، بينما زار اسرائيل العشرات من المرات.

لكن الرئيس ميتران عندما استلم الحكم ارسل برسائل حملها معهم موفدون الى الدول العربية لطمأنة العرب والفلسطينيين، وعين كلود شيسون وزيرا للخارجية والمتعاطف مع الشعب الفلسطيني وصديق نعيم خضر ممثل فلسطين في بلجيكا والذي اغتالته اجهزة المخابرات الاسرائيلية. ورغم زيارته لاسرائيل ومطالبته من على منبر الكنيست بدولة فلسطينية، هذه الزيارة التي اغضبت جدا الفلسطينيين، ورغم تعطيله للتحرك الاوروبي باتجاه الفلسطينيين، الا انه وقف وقفة حازمة وقوية عندما حوصر الفلسطينيون برئاسة عرفات في بيروت عام 1982، وطلب من الرئيس الامريكي عدم القضاء على منظمة التحرير الممثل الرئيس بالنسبة لميتران والمخول التكلم باسم الفلسطينيين، وحذر كذلك من اغتيال عرفات، وارسل سفنا وبواخر فرنسية لاجلاء عرفات وقواته من بيروت، نفس الامر فعله ميتران عندما حوصر الفلسطينيون هذه المرة في طرابلس بلبنان من طرف قوات عربية وشقيقة.

هذا الموقف الميتراني لم يمر بشكل مجاني، بل كافأ الفلسطينيون الرئيس ميتران والقيادة الفرنسية بالقبول بالتعاون وبشكل كامل امنيا مع الاجهزة الامنية الفرنسية، وبحكم خبرة الفلسطينيين الامنية فقد ساعدوا الفرنسيين على تجنب عمليات ارهابية ضد مؤسسات فرنسية خارج فرنسا، وكذلك الامر بالنسبة للأراضي الفرنسية.

واصبحت ابواب باريس مفتوحة امام الشهيدين ابو جهاد وابو اياد اللذين لم يترددا في اعطاء معلومات دقيقة وواضحة وثمينة ضد التحركات المعادية لفرنسا.

واصبح للفلسطينيين مصداقية كبيرة لدى الفرنسيين، الذين زودوهم بدورهم بمعلومات هامة عن جواسيس تعمل لصالح اسرائيل ومتمركزة داخل الجسم الفلسطيني.

وتوج هذا التعاون الفرنسي ـ الفلسطيني بزيارة الأخ الشهيد ياسر عرفات الى باريس واستقباله من طرف ميتران في شهر ايار (مايو) 1989، واعلانه من باريس بالتخلي عن الارهاب والقبول بدولتين فلسطينية واسرائيلية، واعتبار الميثاق الفلسطيني والفقرة المتعلقة بتدمير اسرائيل ملغاة.

وامتد هذا التعاون الفرنسي ـ الفلسطيني ليشمل تنسيقا كاملا بين الطرفين على مستوى الازمات العربية وخاصة الازمة العراقية ـ الكويتية، وأزمة الرهائن الفرنسيين في بيروت، والعلاقات الفرنسية ـ العربية.

وان لم يكن للفرنسيين دور في مفاوضات اوسلو بسبب قربهم من الموقف الفلسطيني، الا ان الفلسطينيين اطلعوهم على فحوى وتقدم هذه المفاوضات. ولكن السؤال المطروح هو ما الذي جعل ميتران صديق اسرائيل والاسرائيليين يتحول في مواقفه تدريجيا ليقترب اكثر بأكثر من الفلسطينيين!

في حقيقة الامر وعلى عكس التحليلات الاخيرة، فان العامل الرئيسي الذي اقنع ميتران بعدالة القضية الفلسطينية كان عن طريق الاشتراكية الدولية، ورسالة الأخ الشهيد عصام السرطاوي الى هذا التجمع الدولي العزيز على قلب ميتران والذي طالب فيه بالتعايش السلمي بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وهذا الموقف الفلسطيني الشجاع ايقظ ميتران من سباته اليهودي والاسرائيلي، وجعله يدرك بأن هناك فلسطينيين لا يرغبون بتدمير اسرائيل كما صور له ذلك وانما هناك فلسطينيون شجعان يرغبون بالعيش بدولتهم بشكل سلمي وعادل.

برونو كرايسكي ومنديز فرانس واولف بالمة اصدقاء ميتران كان لهم بدورهم تأثيرهم على ميتران الذي اصبح في آخر ايامه مقتنعا بعدالة القضية الفلسطينية، وبأن الفلسطينيين هم الشعب المعتدى عليه، وخاصة انه شهد بداية الانتفاضة السلمية الفلسطينية في عام 1987 وكيف ان جنود الاحتلال كسروا عظام الفلسطينيين على مرأى من شاشات الاعلام المرئية.

لقد ربح الفلسطينيون معركتهم الاعلامية على الساحة الفرنسية بعد ان قدموا الشهداء والتضحيات الكبرى من محمود الهمشري الى فضل الداني وباسل الكبيسي مرورا بالشهيد عز الدين القلق، ويا ليت يقام نصب تذكاري لضحايا القضية الفلسطينية في قلب باريس عاصمة الحرية والنور.

* كاتب من سورية يقيم في باريس

اللقاء الأمريكي ـ الإيراني: وهم يسبق العاصفة

د. محمد جميعان*

■ تقارب أمريكي ـ إيراني مفاجيء، عرض إيراني سخي لتحقيق الاستقرار في العراق والأصح القول خدمة الاستراتيجية الأمريكية التي قررت الانسحاب من العراق وتفتش عن منقذ للخروج يحفظ ماء الوجه ويبقي الهيبة ويديم التربع على بقايا عرش العظمة الذي مزق في العراق على يد المقاومة.

أدرك الإيرانيون هذه المعادلة، وسطروا محتواها في عرض بدا ذكيا في ظاهر الحال وسطحيته يخدمهم في تأجيل التعرض لضربة أمريكية إسرائيلية كانت وشيكة الوقوع لحين استكمال مشروعهم العسكري والسياسي بما فيه النووي... وقبلت أمريكا العرض على وجه السرعة بدا للعيان انه وليد الساعة خلا من المؤسسية والتفاهم المسبق، والحقيقة تظهر أن عرضا مثل هذا وقبولا أسرع ليس بعيدا عن محادثات استخبارية مفصلة تواصل فيها الليل والنهار أقرت البنود ورسمت الخطط بما فيه سيناريو إخراجه...

ولكن المحلل في عمق ما جرى يتبدى له أن ما تم التوصل إليه ما هو إلا تكتيك الخائف الواهم في اتجاهين الأول خوفهم من بعضهم البعض، فأمريكا تحسب ألف حساب لمهاجمة إيران خوفا من المجهول الذي يخفيه الإيرانيون وردة الفعل غير المتوقعة...وإيران تحسب حسابا مماثلا أن ضربة أمريكية محتملة سوف تؤخر أنجاز مشروعها لأمد غير متوقع أو ربما يقضي على هذا الحلم..والثاني خوف تتقاطع فيه المصالح ويشكل أرضية اللقاء بينهما (على ظاهرالامر) يتمثل في غلبة المقاومة وسيطرتها على الأرض كقوة أخذت بعدا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وإقليميا مؤثرا بعد أن حققت حضورا عسكريا فاعلا لن يساعد في خدمة المشروع السياسي الإيراني ولن يساعد على إيجاد مخرج ملائم لرحيل القوات الأمريكية من العراق.

واقع الحال عند التنفيذ سوف يفرق بينهما بسرعة، فايران التي أوهمت الأمريكان أن بيدها مفاتيح خدمتهم لن تقدر على أكثر من تزويد الامريكين بالمعلومات الاستخبارية حول المقاومة من خلال بعض اختراقاتها وهو قدر غير مؤثر ولو كان ذا قيمة لاستطاع حلفاؤها في العراق الاستفادة منه! والأمر الآخر حجب التمويل الذي تقدمه للبعض من المقاومة والذي تتحدث عنه الصحافه وهو أيضا لا يقدم ولا يؤخر من الأمر شيئا فضلا على أن المنطقة التي تدعي سيطرتها وتأثيرها عليها هي مستقرة أصلا، وأما الخوف المشترك بينهما من سيطرة المقاومة فلا اعتقد أنهم يوفرون جهدا في هذا المجال سواء تحالفوا أو كانوا متفرقين وهي معادلة الواهم الغريق الذي يتعلق بقشة.

سيكتشف الأمريكيون ذلك عند أول تماس للعمل الميداني المشترك وسوف يوازنون استراتيجيتهم التي أفصحوا عنها بوضوح تام وامام الكونغرس عندما تحدثت لهم وزيرة الخارجية قبل بضعة أسابيع أن إيران تشكل تهديدا استراتيجيا لأمريكا وهذا الحديث امام المؤسسة التشريعية الأمريكية يعني أن خططا وضعت للتنفيذ في مواجهة هذا التهديد، ومما يؤكد ذلك بقوة ان وزيرة الخارجية الإسرائيلية وفي أكثر من محفل صرحت أن إيران تشكل الخطر الأعظم على إسرائيل منذ قيامها، فإذا كانت إسرائيل لا تقبل الخطر الأقل وتهاجمة فكيف اذا كان هذا الخطر هو الأعظم على كيانها منذ تأسيسه؟

ويبقى السؤال الاهم من الرابح ومن الخاسر من هذا التقارب الوهم؟ باختصارامريكا ستربح المعلومات الممررة لها كعربون وستنجح وهو الاهم في ضرب إسفين عميق بين إيران وعمقها الإسلامي سيما الشعبي والمثقفين من خلال إيصال الرسالة المهمة أن إيران لا يهمها سوى مصلحتها المباشرة ومشروعها السياسي الخاص ولو كان على حساب المقاومة والآخرين.. مما يصب في حزمة الاستعدادات الأمريكية لضرب إيران.. وستخسر إيران هذا العمق إن استمرت في ذلك وسوف تعزز الرسالة الأمريكية تلك فضلا عن تأجيج الطائفية... عندها ستسمع من هذا العمق الإسلامي شعبا ومثقفين وأنظمة هذه المرة عندما تحين ساعة الصفر جملة واحدة (الله لا يردها تعاونت مع الأمريكان وبتستاهل) وكفى.

* مركز ماج للدراسات الاستراتيجية

الأمية والديمقراطية: التاريخ يعلمنا ان الاغلبية قد تكون فاعلة في حال الأزمات

محمد شاويش*

■ أريد في هذا المقال أن أناقش فكرة سائدة عند المثقف العربي المعاصر، تربط بين الجموع واللاديمقراطية، وبالذات سأتطرق في القسم الأخير من المقال إلى الفكرة التي تربط بين الأمية والاختيار السياسي الإسلاماني.

في اعتقادي أن هذا الارتباط وهمي وهو مصادرة شائعة أريد أن ألقي الضوء على بعض أواليات نفسية تقف وراءها، وعلى بعض الأخطاء المنطقية أيضاً التي تجعلها تستقر في الأذهان.

وكما في مقالات أخرى يقف الفقير لله كاتب هذه السطور في صف عالم تعددي متنوع الثقافات والهويات تعيش فيه الثقافات إلى جانب بعضها بسلام وتغتني من بعضها، وهو حين ينقد «الإسلمانية» المعاصرة، فلأنها حولت الإسلام العظيم الذي هو اسم شامل جامع لثقافة عظيمة من حقها أن تقف إلى جانب الحضارات الأخرى وتدلي بمساهماتها التي لا غنى عنها، إلى حزب متمايز عن المجتمع والثقافة الإسلامية، بل في حالات متطرفة إلى عدو للإنسان نفسه وللمجتمع.

1. الجموع: بين «الجهل» و«الجاهلية»

في «التحليل النفسي الطبقي» عامة الشعب مثير «طبيعي» لعاطفة الاحتقار، إذ أن التراتب الطبقي– العنصري الاجتماعي يدفع الفرد المستلب (في حالتنا هنا يهمنا «المثقف») إلى محاولة الانفصال عن هذه الجموع وإثبات التمايز عنها، وهذه المحاولة تتجلى على شكل الظاهرة الشائعة جدا التي هي احتقار الجموع، وفي هذه النقطة يلتقي أناس من تيارات فكرية مختلفة، فقد تجدها عند الإخواني كما تجدها عند المثقف الحداثي المتعصب، وقد تجدها أيضاً عند المثقف الذي كان يسارياً ذات يوم، وهي المفارقة الكبرى إذ أن اليسار (كما لعل القارئ لا يزال يذكر!) يفترض أن ما يميزه من بين كل الملل والنحل الفكرية أنه داعية للمساواة المطلقة بين البشر ومدافع عنها مبدئياً!

عاطفة الاحتقار هذه لا غرابة فيها من وجهة نظر تحليلية، ولكن ما لم ينل حظه من التحليل هو الظاهرة المهمة التي أسميها «رهاب الجموع»، وكلمة «رهاب» كما يعلم القارئ هي الترجمة العربية المعتمدة عادة للكلمة Phobia وتعني الخوف المرضي، وهو أنواع وأصناف منها رهاب الأماكن المغلقة ورهاب الأماكن المفتوحة وإلى آخره..

إن الجموع سبب للخوف المنفلت عند شرائح اجتماعية تشترك فيما بينها بأنها أقليات لا تثق بالأغلبية.

وقد ينصرف ذهن القارئ العربي إلى الأقليات الطائفية، ولا غرو لأن الصراع الطائفي هو حديث الساعة في بلادنا! ولكني لا أقتصر على هذا، وأذكر أن رهاب الجموع موجود بشكل حاد ومثير للانتباه عند أقلية عربية تلتقي «طائفياً» مع الأكثرية، وعنيت بها الأقلية المالكة والحاكمة في مصر، وتشهد على «رهاب الجموع» هذا مشاهد أبواب الجامعة المصرية المقفلة في وجه الطلاب المتظاهرين الذين يسجنون ضمن أسوارها الحديدية لئلا يخرجوا إلى الشارع حين يتظاهرون في شأن ما من شؤون العالم (فما الذي سيكون عليه الحال لو تظاهروا في شأن مصري داخلي!)، فيكون شكلهم كما تصورهم كاميرات التلفزيون مماثلاً فعلاً للسجناء أو للحيوانات الهائجة في أقفاصها. ولعلنا نتذكر انتفاضة كانون الثاني (يناير) التي دعاها السادات «انتفاضة الحرامية»، وقدمت للنظام صورة تضاعف من خوفه المرضي من هذه الجموع التي تفصلها عن الأقلية الثرية درجات هي بين الأرض والسماء»!

ومع الأسف فإن عند المثقف اليساري أيضاً مشكلة مع الجموع بدأت برأيي في نهاية السبعينات مع الصعود الإسلاماني الذي افتتحته الثورة الإيرانية، ذلك أن «تشبيح» هذه القوة الجديدة على اليسار كان حقيقياً ويدعمه النظام الجديد في طهران بالأمثلة، مما جعل اليساريين لأول مرة يطرحون على أنفسهم فكرة أن السلطة مهما بلغ من سوئها هي خير من استلام هذه القوة الصاعدة التي لا تختلف مع اليساري اختلافاً سياسياً قابلاً للحوار، بل هي لا تصفه بأقل من صفة الردة التي حكمها الإعدام (وبأحسن الأحوال تتاح له أحياناً فرصة التوبة!). ومما زاد في الطين بلة أن كثيراً من المنتمين إلى الأحزاب اليسارية آتون من أقليات دينية، وبهذا تكون مشكلة هؤلاء مزدوجة مع النسخة التي ظلت سائدة حتى وقت قريب من المدرسة السياسية الإسلامانية.

ولكن الإسلاماني الحديث أيضاً مرت عليه قبل هذا أيام كان فيها يعادي الجموع بمرارة هائلة لن تجد لها مثالاً أكثر من الكاتب الإسلاماني الأهم من حيث التأثير ألا وهو سيد قطب رحمه الله، وإذا كان المثقف الحداثي الآن يصف الجموع بالجهل فقطب وصفها بالجاهلية، وفي الحالتين كانت الجموع قد سارت في الزمن المعني في عواطفها سيراً معاكساً لرغبات الناشط الأيديولوجي، مما دفعه إلى استنتاجات أقل ما يقال فيها إنها استبدادية.

2. الاحتلال الأجنبي كملاذ من الجموع:

مع صعود الموجة الإسلامانية الذي بدأ في نهاية السبعينات مع الثورة الإيرانية، وتحول «الخطر الأصولي» إلى وسواس عند قطاع من المثقفين اليساريين العرب (وهذا «الخطر» كان دافعاً عند كثير من هؤلاء إلى الانتقال بلا قيد ولا شرط ولا نقد إلى حالة الولاء المطلق المتعصب للعم سام، وما يترافق منطقياً مع هذا الولاء من نبذ لكل من ثبت على مواقفه السابقة من «التقدميين» بأنهم أصحاب «خطاب خشبي» إلى آخره).. ظهرت نسخ جديدة من العداء القديم للجموع، ومن الغريب حقاً أن الاتجاهات الشمولية التي يزعمون أن الجموع تتبناها ظهرت عند أعداء الاتجاهات الشمولية المفترضين هؤلاء، ذلك أنهم في وجه النزعة اللاديمقراطية للجموع التي يرونها حتمية تبنوا هم أيضاً برنامجاً سياسياً قمعياً، وقد تجلى هذا البرنامج بصورة فاقعة عند استئصاليي المغرب العربي الكبير ولا سيما الجزائر، لكنه تجلى في المشرق على شكل خيار احتلالي استعماري عسكري في نسخته الأحدث، إذ أن الجماهير اللاديمقراطية ما من سبيل «لتحضيرها» إن أمكن أو «اكتفاء شرها» على الأقل إلا الاستعانة بالقوة العسكرية الباطشة لديمقراطية منسجمة جاهزة هي الديمقراطية الأمريكية، وأعتقد أن هذا المنطق هو المنطق المضمر عند قطاع لا بأس به من المعارضة السورية اليسارية، بل هو معلن صريح عند بعض الأسماء التي يعرفها من يتابع المناقشات الراهنة في الساحة السورية. أما في العراق فكان هذا الخيار موجوداً بلا غطاء ولا دبلوماسية، بل أعلن بكل الصراحة الجافة غير المذبذبة المألوفة في العراق! فقد غمرت الجرائد ومواقع الإنترنت بيانات «المثقفين الديمقراطيين» التي تساند الاحتلال وتدعو لبقائه وتهاجم بأعنف الألفاظ من يدعو لرحيله.

3. الأمية والديمقراطية

هذا المثقف الذي جاء من مواقع فكرية عديدة: قومية ويسارية وحداثية غير مسيسة رفع أولاً شعار الديمقراطية، ورأى أن غيابها كان هو السبب في كل الكوارث التي حلت بمجتمعنا، أو هو سبب رئيسي فيها.

والمعني بكلمة «ديمقراطية» في هذا السياق هو النظام السياسي البرلماني المعروف في الغرب، بما يتضمنه من حرية الأحزاب والجرائد وتداول السلطة عبر الانتخابات الحرة.

ولكن مع «الديمقراطية» بهذا المعنى يجيء خطر واقعي لا يجوز غض الطرف عنه، ألا وهو استلام قوى غير ديمقراطية للسلطة! وبالذات القوى الإسلامانية التي ينظر إليها عدد كبير من المثقين الذين نتحدث عنهم على أنهم قوى تريد استعمال الديمقراطية للوصول إلى السلطة ثم إلغاء النظام الديمقراطي الذي وصلت عن طريقه.

ولا شك أن هذا القول له ما يبرره من الواقع إذا نظرنا إلى بعض التجارب غير المشجعة، إذ عامل الخميني التنظيمات اليسارية بوحشية بعد وصوله إلى السلطة، ولم تكن تجربة «الإنقاذ» في السودان أحسن حالاً بكثير، وإن تميزت بقمع أقل، ربما نتيجة لاختلاف طبيعة المجتمع والتاريخ السياسي في السودان عنها في إيران.

أما التجربة السورية فكانت مأساوية في الثمانينات حين سالت الدماء أنهاراً في المواجهات بين السلطة والأطراف الإسلامانية، واتخذ الصراع شكل العنف الطائفي.

لتفسير السلوك السياسي للغالبية طرح بعض المثقفين نظرية بسيطة تقول إن الأمية بطبيعتها تجعل الناس يتصرفون سياسياً بشكل لاديمقراطي.

من هؤلاء جورج طرابيشي الذي قدم عن سلوك «الجماهير الأمّية» تصوراً نمطياً مبنياً على سلسلة من المصادرات والمسلمات المقبولة بلا نقاش، والتي تبدو له (ولكثير من قرائه على ما يظهر) بديهية لا يستحق نقاشها العناء الذي يبذل فيه!

والاستشهادات التالية هي من كتاب «في الثقافة الديمقراطية» ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ 1998.

«إن أول مؤشر على كذب الواجهة الديمقراطية وعلى صدق البطانة الاستبدادية هو التصويت الاجماعي، بله الجماعي. وهنا تتدخل مرة أخرى جدلية الافقي والعمودي، فعلى مستوى السطح السياسي وحده يصوت الافراد كأفراد، اما في العمق الاثني أو الديني أو الطائفي أو القبلي فإن التصويت يأخذ بالضرورة شكلاً جمعياً، بل قطيعياً، وفي هذه الحالة يكون صندوق الاقتراع مرادفاً لقبر الديمقراطية»، «الواقع أنه من تمام اللامنطق أن نتصور أن زهرة الديمقراطية ـ وكم بالاولى بذرتها ـ يمكن أن تنمو في تربة الاميّة، أو حتى نصف الاميّة، وفي بحر الانفجار الديموغرافي الذي تشهده المجتمعات العربية، مع ما يعنيه هذا الانفجار اللامسيطر عليه من توسيع وتعميق لقاع الاميّة فإن سفينة الديموقراطية لا تستطيع، مهما يكن ربانها ماهراً ـ وهو في شروط الدولة العربية غير ماهر ـ أن تنجز رحلتها إلى شاطئ الامان»، «والحال أن الاصوليين هم أول وأبرع من يركب موجة الأميّة»، «ترى ما الذي يمنع في طور أول ـ وفي طور أول وحسب ـ أن يعاد في المجتمعات العربية ربط الديموقراطية بنصاب التعليم؟.... فليس لكل راشد، بل فقط لكل متعلم ومتعلمة، يجب أن يكون صوت، وليس لغير من «يفك الحرف» أن يدلي بصوته بصورة إفرادية وعن اختيار شخصي»، «الاميّة مولد ممتاز للجموع وللسلوك الجمعي، وهذه على كل حال سمة مشتركة بين الأميّة والدكتاتورية. ففي كلا الحالتين تنمحي الفروق بين الأفراد، وتتوحد الاختيارات وتنصهر الارادات في بوتقة جمعية واحدة»، «فحق الانتخاب يجب أن يتوسع ويعم طرداً مع تعميم التعليم»، «لا يجوز أن يغيب عنا أن الاجسام المريضة تتفاوت في قدرتها على تحمل الجرعة الدوائية من الدواء الواحد. وخير دليل على أن المجتمعات العربية غير مهيأة بعد لتحمل جرعة الديموقراطية كاملة، هو الرفض الطبيعي لمسألة إطلاق الحرية، شرط كينونة الديمقراطية، فكيف للمجتمعات العربية التي لم تمر عليها عجلة التنوير والحداثة إلا في حدود جزئية للغاية أن تتحمل مثلاً إباحة العلاقات الجنسية، أو البورنوغرافيا، أو الالحاد أو حرية تغيير الدين؟»».

ولم أستطع اختصار محاججات طرابيشي أكثر من ذلك.

ما نراه في هذه المحاججة الشائعة والمعلنة أو المضمرة عند المثقف العربي الحديث هو إقامة رابطة سببية بين التعليم والاختيارات السياسية للجموع.

في حالتنا هذه يقدم المثقف «نظرية» لتفسير هذه «المصيبة» التي لا يعرف لها حلاً وهي تأييد الجموع «للأصولية»!

التفسير بسيط: إن الجموع أمية والأصولي هو الأقدر على ركوب موجة الأمية، ذلك أنه لا يقدم برنامجاً سياسياً بل نصاً مقدساً.

هذه المحاججات لا يريد المثقف أن يرى أنها تستلزم برهاناً تجريبياً ملموساً لا يكتفي بتأكيد ارتباطات نظرية، ويستلزم أيضاً تفسيراً للارتباطات بين العناصر المتغيرة وتوابعها.

(بالمعنى الرياضي) حتى بعد إثبات وجود علاقة إحصائية ما بينها، ويستلزم ثالثاً العودة إلى التاريخ (القريب على الأقل) للتأكد من أن هذه الارتباطات هي بالفعل لازمة لزوم سقوط التفاحة على رأس نيوتن وليس صعودها إلى الأعلى في أي مرة تسقط فيها!

«الأمي لا يمكن أن يتصرف إلا بصورة جمعية قطيعية»: على فرض أننا قبلنا هذه المصادرة فهل يلزم عنها أن الأصولي سيكون هو الأقدر على ركوب الموجة الأمية، وهل السلوك الأصولي هو بالفعل من النوع الجمعي القطيعي؟

لا يخطر على بال المثقفين المعنيين قراءة التاريخ السياسي القريب جداً لأقطار فيها حركة إسلامانية قوية مثل الأردن والسودان.

في الأردن مثلاً لم يلجأ الإسلمانيون إلى استثارة «النزعات الجمعية والإجماعية والقطيعية» كالعشائرية مثلاً بل لجأ إليها النظام الذي غير القانون على المقاس العشائري (حين أصدر «قانون الصوت الواحد») بالذات لجعل التصويت عشائرياً وليس سياسياً! وكان هذا الإجراء يهدف بالذات إلى تقليم أظافر الاتجاه الإسلاماني والحد من نفوذه في البرلمان.

وفي السودان كانت «الجبهة القومية» بقيادة الترابي هي بالذات القوة التي لا تحشد أنصارها على أسس طائفية وقبائلية بخلاف الحزبين الكبيرين الطائفيين: حزب الأمة والحزب الاتحادي.

وفي الجزائر التي يكثر الاستشهاد بها وكأنها برهان على لاديمقراطية الإسلمانيين مع أنهم لم يكونوا هم من قام بالانقلاب وألغى الانتخابات! بل هم الذين «انقلب» عليهم! ألم يعتصم خصومهم بروابط «جمعية قطيعية»؟ (حين تمركزوا مثلاً في «منطقة القبايل» مثيرين فيها «نعرات قبيلية»!).

وفي الخمسينات، وكانت الأمية في سورية أكبر منها الآن بكثير جداً، سقط الإسلمانيون في انتخابات حرة وفاز القوميون واليساريون، فكيف لم يستطع الأصولي في ذلك الوقت أن يركب الموجة وفاقه القوميون واليساريون في البراعة في ميدان ركوب أمواج بحر الأمية؟

ومن المحزن حقاً ذكر التسامح مع «البورنوغرافيا» على أنه علامة أساسية تدل على الديمقراطية الكاملة، وعند عدم مقدرة الجماهير العربية على التسامح معها علامة على ضرورة إعطاء هذه الجموع الديمقراطية جرعات مخففة!

وقد ذكر طرابيشي أيضاً في الكتاب المذكور نظام الإرث الذي يعطي للمرأة دوماً وفي جميع حالات القرابة نصف نصيب الرجل من الإرث كما يزعم هو ويزعم معظم من لم يطلع جدياً على قانون الأحوال الشخصية المستمد من الشريعة، ولم يكلف خاطره أن يقارن مع القانون الغربي، وقصده أن هذا النظام والتمسك به يتناقض مع الديمقراطية الكاملة!

النظام الغربي للإرث يترك الحق في التوريث للمورث فيمكن له أن يوصي بثروته كلها وليس نصفها فقط لابنه حارماً بنته، بل له أن يحرمهما كليهما ويحصر الوراثة بكلبه المدلل! ولا أعرف كيف ونحن ننادي بتحرر المرأة ومساواتها التامة مع الرجل نقبل أن نجتزئ من «الإصلاح الديمقراطي» لنظام الإرث تلك الحالة المتعلقة بوراثة الإخوة حين يوجد في الورثة إخوة وأخوات. أين نظام المهر؟ وأين وراثة المرأة لنسبة ثابتة بوصفها زوجة أو جدة؟ (تعطيها هذه النسبة في الغالب أكثر مما يأخذه الأولاد الذكور).

وينطلق المثقف العربي الحديث في معظم محاججاته من فرضية ضمنية تقول إن النظام السياسي الغربي واحد لا اختلافات داخلية تميزه، وهذا خطأ واضح إذ ثمة فروق كبيرة للغاية بين أنظمة بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة مثلاً الواحد مع الآخر.

ولكنه حين يتكلم عن الديمقراطية تغيب عن باله واقعة صغيرة لكنها حاسمة الأهمية: إن ما يميز الديمقراطيات المستقرة ليس هو المشاركة الفاعلة للأغلبية بل استكافها عن المشاركة!

وفي الحقيقة يثبت التاريخ أن الأغلبية تكون فاعلة سياسياً حين يكون المجتمع في حالة أزمة ويكون النظام الاجتماعي كله في خطر، وفي هذه الحالة لا تتصرف الأغلبية بالضرورة (وبغض النظر عن مستوى تعليمها!) تصرفاً ديمقراطياً، وأنا لا أريد أن أناقض مصادرات طرابيشي اللامبرهنة بمصادرة لام